لاجئون فوق كاهل اليمن

أكثر من (103.000) من اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين وصلوا العام الماضي إلى الشواطئ اليمنية

الحكومة اليمنية لا تتسلم أي مبالغ مالية مخصصة من المانحين للاجئين الصوماليين

تعاني اليمن منذ سنوات عديدة العديد من الصعوبات الاقتصادية بسبب عدة عوامل اقتصادية، لعل أبرز تلك العوامل: محدودية الموارد، إلى جانب سوء إدارتها، والفساد المنتشر في مختلف مؤسسات وقطاعات الدولة، وارتفاع نسبة السكان، وندرة فرص العمل، وما ينتج عن ذلك الوضع من تفاقم مستوى البطالة في أوساط الشباب وزيادة نسبة الفقر في المجتمع والتي وصلت حسب العديد من التقارير إلى أكثر من 60 ٪

استطلاع /عبدالرحمن مطهر

كما ازداد الوضع الاقتصادي ترديّاً بسبب موجة الربيع العربي وثورة الشباب التي حدثت في بلادنا العام الماضي، والتي صاحبتها أعمال عنف وتخريب وتدمير كادت تهدد البلد بنشوب حرب أهلية، الأمر الذي أدى إلى تدخل العديد من دول العالم ودول الجوار في مجلس التعاون الخليجي من أجل تجنيب اليمن الانزلاق في تلك الهاوية المدمرة، والاتفاق على التسوية السياسية المتمثلة بالمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، التي يتم تنفيذها خلال العام الجاري والعام القادم، والتي ضمنت تحقيق أهداف الثورة الشبابية الشعبية.. في ظل هذا الوضع الاقتصادي السيئ الذي تعاني منه اليمن والظروف المعيشية لغالبية المواطنين مازالت اليمن تقوم بواجبها الإنساني تجاه اللاجئين الأفارقة وتحديداً اللاجئين الصوماليين الذين يعانون من ويلات الحرب الأهلية منذ 22 عاماً في ظل صمت رهيب من مختلف القوى العالمية لاسيما الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي.. التزام اليمن هذا يأتي أولاً التزاماً إنسانياً وأخلاقياً لما يواجهه الأشقاء في الصومال من مخاطر الموت بسبب الحرب الأهلية المستمرة، وثانياً التزاماً منها باتفاقية اللاجئين ومختلف اتفاقيات حقوق الإنسان التي وقعت عليها اليمن.

تدفق مستمر

وبحسب بيان صادر عن المفوضية السامية العليا لشئون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، فقد وصل إلى اليمن العام الماضي 2011م أكثر من 103.000شخص من اللاجئين، وطالبي اللجوء، والمهاجرين على طول الشواطئ اليمنية، قادمين من منطقة القرن الأفريقي، الأمر الذي يمثل أعلى معدل سنوي للواصلين، منذ أن بدأت المفوضية العليا للأمم المتحدة لشئون اللاجئين بجمع مثل هذه الإحصاءات في عام 2006م.

امتيازات في الخدمات

ومع كل ذلك ماتزال اليمن تقوم باستقبال اللاجئين الصوماليين ومن جنسيات أفريقية مختلفة، والذين وصل عددهم إلى أكثر من مليون لاجئ حسب تصريحات مسئولين حكوميين؛ حيث يعيش هؤلاء اللاجئون كمواطنين يمنيين في مختلف المدن والمحافظات اليمنية دون استثناء يتقاسمون مع اليمنيين الماء والغذاء ومقاعد الدراسة، كما أن المستشفيات ومختلف المراكز الصحية مفتوحة لهم، ويتمتعون بمختلف الامتيازات أو الخدمات الأساسية كمواطنين يمنيين تماماً.

احترام حقوق اللاجئين

في المقابل يؤكد الدكتور عصام المحبشي مسئول ملف اللاجئين بوزارة الخارجية اليمنية أن الحكومة اليمنية لا تستلم أي مبالغ مالية مخصصة من المانحين للاجئين الصوماليين حسب بعض الأخبار التي تنشر بين الحين والآخر.. مضيفاً بأن ذلك قد يكون ناتجاً عن تقصير حكومي في كيفية الاستفادة من تواجد اللاجئين على أراضيها كغيرها من دول العالم التي تتكفل الدول المانحة والأمم المتحدة بدعم الدول المستضيفة للاجئين.. وقال: إن اليمن بلد يحترم حقوق اللاجئين، وإن الحكومة بالتعاون والتنسيق مع المفوضية عملت مؤخراً على فتح مراكز تسجيل اللاجئين في ست محافظات منها: أمانة العاصمة ومحافظات عدن ولحج وتعز وشبوة وقريباً في الحديدة.

اليمن منطقة عبور

وأشار الدكتور المحبشي أثناء حضوره ورشة العمل التدريبية حول التعامل مع قضايا اللاجئين التي نظمها المجلس الدانماركي باليمن نهاية الأسبوع الماضي إلى أن اليمن تبذل جهوداً كبيرة لخدمة اللاجئين، وقال: إن الأرقام التي تتحدث عن وجود مليوني لاجئ باليمن غير دقيقة، حيث يصل عدد اللاجئين المسجلين لدى مراكز الاستقبال التابعة للمفوضية من حوالي 180ألفاً إلى200 ألف لاجئ غير أن هناك العديد من اللاجئين غير المسجلين في مركز الاستقبال، خاصة أن اليمن تعتبر منطقة عبور إلى منطقة الخليج، لذلك يتوافد إلى اليمن الآلاف من المهاجرين من جنسيات أفريقية مختلفة، الأمر الذي يفاقم من الأعباء التي تتحملها اليمن سواء في تحمل هؤلاء المهاجرين وما يسببونه من متاعب للسلطات اليمنية أو في مكافحة عصابات تهريب البشر، والتي تعمل على تهريبهم من بلدانهم إلى اليمن ومن ثم إلى الخليج.

تعويض اللاجئين الإثيوبيين

كما تطرق الدكتور المحبشي في محاضرته إلى حل مشكلة اللاجئين الإثيوبيين الذين اعتصموا في شهر مارس الماضي بشارع الجزائر، والذين اتهموا الحكومة اليمنية والمفوضية بالفساد ونهب المبالغ المخصصة لهم من الدول المانحة فقال: إن اليمن لا تستلم أي مبالغ مالية من الدول المانحة نظير ما تقوم به من عمل إنساني تجاه اللاجئين.. مشيراً إلى أن اللاجئين الإثيوبيين كانوا في حدود ألفي لاجئ، وأنه تم معالجة الأمر بالتعاون مع المفوضية السامية للاجئين التابعة للأمم المتحدة، حيث قامت المفوضية بمنح كل أسرة تعويضات قدرها 550 دولاراً، وإرسال الأفراد الذين ليس لهم أسر 450 شخصاً، معتصمين إلى مخيم خرز للاجئين، والبعض الآخر إلى مخيمات أخرى، وأنه مازال هناك حوالي 150شخصاً معتصمين في مبنى الهجرة والجوازات، رافضين أي حلول ويطالبون بمنحهم حق اللجوء في إحدى الدول الأوروبية.

مبيناً أنه يتم التواصل معهم وكان آخر تواصل معهم خلال الأسبوع الماضي لكنهم لازالوا على موقفهم الرافض الذهاب إلى مخيم خرز أو العودة إلى بلدهم.

من جانبه أكد السيد نافيد حسين، ممثل المفوضية العليا للأمم المتحدة لشئون اللاجئين في اليمن في بيان صادر عن المفوضية أن تدفق أعداد كبيرة من هؤلاء الأشخاص من منطقة القرن الأفريقي ليست من مسئولية اليمن فحسب، بل أيضاً مسئولية المجتمع الدولي.

وسائل التهريب

إلى ذلك أوضح العقيد خالد محمد - مدير عام شئون اللاجئين والهجرة بمحافظة عدن - أن اللاجئين الصومال يأتون إلى اليمن عن طريق بحر العرب؛ حيث تبدأ رحلتهم مع مهربي البشر المحترفين من ميناء بوصاصو في الصومال إلى الشواطئ اليمنية، وذلك في قوارب صغيرة، عادة ما يتم حشرها بالركاب بما يفوق طاقتها، وبالتالي يتعرض الركاب في كثير من الأحيان لظروف وحشية، ومعاملة قاسية، أما بالنسبة لأولئك الذين يصلون إلى اليمن في نهاية المطاف، فغالباً ما يصلون وهم في حالة منهكة، ويعانون من الجفاف، وسوء التغذية، وفي حالة تقشعر منها الأبدان، وعندما يصلون غالباً إلى منطقة بئر علي يتم تسجيل البعض منهم في مراكز التسجيل التابعة لمفوضية اللاجئين، والتي تقوم بدورها بإعطائهم استمارة فيها بياناتهم، وذلك لتسهيل تنقلاتهم في الجمهورية اليمنية، وبعد ذلك يذهبون إلى مخيم خرز أو إلى منطقة البساتين بمحافظة عدن أو غيرها من محافظات الجمهورية.. وقال: إن اللاجئين المتواجدين في مخيم خرز تقوم المفوضية بتوفير السكن لهم ومدرسة لتعليم الأطفال وعيادة طبية وكمية من الغذاء.

أما اللاجئون المتواجدون في أي منطقة بمحافظة عدن أو في المدن والذين يضطرون للعيش بعيداً عن مخيم خرز بحثاً عن عمل فإن المفوضية لا تقوم بأي دور في تقديم المساعدات لهم إلا في حالات محدودة جداً ولفترة قصيرة لهذا يضطر العديد من اللاجئين إلى احتراف مهنة التسول أو العمل في المهن الدنيا كمسح السيارات.

مطالبة بتوفير الخدمات

إلى ذلك طالب العقيد محمد ناصر الشعبان ـ مدير عام إدارة الكوارث بمصلحة الدفاع المدني بتوفير الخدمات الأساسية للسكان المحليين القريبين من مخيم خرز ، وقال إن هذه المناطق تفتقر إلى خدمات الماء والكهرباء وغيرها من الخدمات الضرورية، في حين أن اللاجئ الصومالي ينعم بهذه الخدمات وغيرها في المخيم، حتى إن بعض السكان المحليين قالوا: اعتبرونا صوماليين ووفروا لنا هذه الخدمات.. مضيفاً أن على المفوضية العمل على توفير مثل هذه الخدمات الأساسية والضرورية في المناطق المجاورة للمخيم؛ حتى لا يتولد لدى السكان الأصليين الحقد والكراهية تجاه اللاجئين الصوماليين المتواجدين في المخيم وحتى يتعايش الجميع في مناخ تسوده الألفة والتعاون فيما بين سكان الأصليين.

وقال: متى مالاحظ الناس أن قدوم اللاجئين إلى منطقتهم كان خيراً عليهم، حيث تم توفير مختلف الخدمات الأساسية لهم ولأطفالهم لاسيما أنهم يعانون من ظروف معيشية صعبة سيتقبل المواطنون اللاجئين بينهم وسيساعدونهم للاندماج في المجتمع.

أمنية عدن تقر خطتها لشهر رمضان

عدن / أحمد الهتاري:

أقرت اللجنة الأمنية لمحافظة عدن في اجتماعها الأخير خطة أمنية لتأمين شهر رمضان المبارك الذي سيهل علينا جميعاً غداً أو بعد غد.

وصرح اللواء ركن صادق صالح حيد مدير أمن محافظة عدن لصحيفة (14أكتوبر) أن الهدف من الخطة هو تأمين المداخل البرية والبحرية والمنشآت والمرافق والأسواق والمساجد في المحافظة خصوصاً في أوقات الذروة.

وأوضح في تصريحه أن اتجاهات الخطة هي تنشيط عمل الدوريات في جميع المناطق الأمنية وأقسام الشرطة وتفعيلها في أوقات الذروة وتأمين الأسواق الرئيسية والمحلات التجارية ومختلف المنشآت الحيوية وتعزيز حراستها فيما ستقوم شرطة المرور بتنظيم حركة المرور في الشوارع الرئيسية وتخفيف الازدحام.

وأضاف: أنه سيتم وضع حد للبيع على الأرصفة من قبل الباعة المتجولين، وخصوصاً تلك التي تعيق الحركة على المواطنين والسيارات في بعض الشوارع، بالتنسيق مع مديري عموم المديريات والسلطة المحلية وستقوم بتنفيذ الخطة وحدات الأمن المركزي، النجدة، المرور، البحث الجنائي، المنشآت، خفر السواحل، المطار، المنطقة الحرة، الدفاع المدني، المناطق الأمنية، معسكر النصر، الشرطة النسائية.

واختتم تصريحه بما تضمنته الخطة من توجيهات منها بقاء الدوريات في مواقعها بما ذلك أوقات السحور والأفطار، وإغلاق الشوارع المزدحمة عندما يتطلب ذلك وتغيير حركة السير، وأن تقوم القيادات الأمنية بالنزول الميداني المستمر إلى مواقع الدوريات والخدمات والإشراف عليها.

حفل تخرج الدورة التاسعة لضباط مكافحة الجريمة بصنعاء

صنعاء / سبأ:

اقيم أمس في مدرسة الشرطة العسكرية حفل تخريج الدورة التاسعة لضباط مكافحة الجريمة والدورة الـ (83) شرطة عسكرية..

وفي الحفل الذي حضره نائب رئيس هيئة الأركان العامة لشؤون التدريب والمنشآت التعليمية اللواء الركن علي سعيد عبيد وقائد الشرطة العسكرية العميد الركن مجلي مجيديع المرادي القى نائب رئيس هيئة الأركان العامة كلمة أكد فيها أن الظروف التي تمر بها اليمن استثنائية تتطلب من الجميع العمل بروح الفريق الواحد والسمو فوق كل الصغائر والتعالي على الجراح وعدم الانجرار مع أصحاب النفوس الضعيفة من أجل الخروج بالوطن مع الخيرين من أبنائه وعلى رأسهم الأخ عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية، وحكومة الوفاق الوطني إلى بر الأمان.

وأشار نائب رئيس الأركان إلى أن قوات الشرطة العسكرية استطاعت أن تؤدي دوراً عسكرياً وأمنياً نموذجياً خلال الأزمة التي شهدها الوطن العام المنصرم، وتميزت في تنفيذ مختلف المهام والواجبات المسندة إليها.

وقال إن ذلك يعد مصدر فخر للشرطة العسكرية فقد استطاعت إلى جانب تنفيذ مهامها بتميز أن تكسب ثقة واحترام المواطنين.

من جانبه أشار قائد الشرطة العسكرية العميد الركن مجلي مجيديع المرادي إلى ما

حظيت به الدفع المتخرجة من اهتمام ودعم كبير حرصاً على إكسابها الخبرات اللازمة والمعارف العسكرية العلمية والعملية المتطورة.. مؤكداً استمرار عقد مثل هذه الدورات التخصصية والإعداد والتأهيل لمنتسبي قوات الشرطة بما يجعلهم دوما قادرين على تأدية مهامهم وواجباتهم الوطنية المقدسة بكفاءة واقتدار.

وكان العميد أحمد محمد دحروج مدير مدرسة الشرطة العسكرية قد أوضح في كلمته الترحيبية أن تخرج هذه الدورات التخصصية النوعية يأتي تتويجاً لأعمال المرحلة الأولى من العام التدريبي 2012م.

من جانبهم جدد الخريجون في كلمتهم العهد والولاء لله والوطن والقيادة السياسية بأنهم سيظلون حراساً أمناء وجنوداً أوفياء للوطن وكافة مقدراته ومكاسبه ومنجزاته العظيمة والشامخة.

كما قدم الخريجون عرضاً عسكرياً جسد المستوى الرفيع للياقة البدنية والروح المعنوية العالية التي يتمتعون بها.

وفي ختام الحفل قام نائب رئيس الأركان ومعه قائد الشرطة العسكرية ومدير مدرسة الشرطة بتوزيع الجوائز على أوائل الخريجين.

إعلان المناقصة العامة رقم (1) لسنة 2012م

يعلن مكتب الصحة والسكان بمحافظة عدن عن رغبته في إنزال المناقصة العامة رقم (1) لعام 2012م بشان تنفيذ تجهيز مركز الطب النووي في مستشفى الوحدة - عدن والتي سيتم تمويلها من الجانب الحكومي.

على الراغبين المشاركة في هذه المناقصة التقدم بطلباتهم خلال أوقات الدوام الرسمي لشراء واستلام وثائق المناقصة نظير مبلغ وقدره (15000) ريال لا يرد.

يقدم العطاء في مظروف مغلق ومختوم بالشمع الأحمر إلى إدارة التخطيط في مكتب الصحة والسكان م / عدن ومكتوب عليه اسم المشروع واسم المناقصة ونوعها ورقمها واسم مقدم العطاء وفي طيه الوثائق التالية:

1. ضمان بنكي غير مشروط بمبلغ مقطوع قدره (250.000) ريال أو ما يعادلها من عملة أخرى معمول بها في الجمهورية اليمنية، صالح لمدة مائة وعشرين يوما من تاريخ فتح المظاريف، أوشيك مقبول الدفع.
2. بطاقة ضريبية سارية المفعول.
3. بطاقة زكوية سارية المفعول.
4. بطاقة تأمينية سارية المفعول.
5. السجل التجاري ساري المفعول.
6. ترخيص مزاولة المهنة من الجهة المختصة ساري المفعول.
7. شهادة ضريبة المبيعات سارية المفعول.
8. صورة من سند شراء وثائق المناقصة.
9. شهادة تسجيل وتصنيف من وزارة الأشغال العامة سارية المفعول لا تقل عن الدرجة الثانية.

يجب ترقيم وتوقيع وختم كافة وثائق المناقصة آخر ،وعد لاستلام العطاءات وفتح المظاريف هو الساعة العادية عشرة صباحا من يوم الثلاثاء الموافق 14 / 8 / 2012م .

ولن تقبل العطاءات بعد هذا الموعد ولن يلتفت للعطاءات غير المستوفية للشروط أعلاه أو الواردة في وثائق المناقصة.

سيتم فتح المظاريف في مكتب الصحة والسكان م / عدن بحضور أصحاب العطاءات أو من يمثلهم بتفويض ومختوم .

يمكن للراغبين المشاركة في هذه المناقصة الاطلاع على وثائق المناقصة قبل شرائها وذلك خلال الدوام الرسمي.

إعلان تسجيل عقار

يعلن مكتب الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني / شؤون السجل العقاري م / عدن التالي :- استناداً للمادة (23) من القانون (39) لسنة 1991م بشأن السجل العقاري بأنه تقدم إليها الأخ / بسام محمد علي عبده بطلب تسجيل العقار رقم (102) بلوك (A 3) قسم (3) الكائن في منطقة بئر فضل بموجب عقد تأجير رقم 8826 صادر بتاريخ 7 / 12 / 1991م.

فمن لديه أي اعتراض شرعي عليه الحضور إلى مقر الهيئة (إدارة السجل العقاري) الواقع في ساحل أبين مع الوثائق المؤيدة للاعتراض خلال فترة ثلاثين يوماً من تاريخ هذا الإعلان ما لم سيتم التسجيل.

البقاء لله

نتقدم بأحر التعازي القلبية وعظيم المواساة

إلى أسرة المغفور له بإذن الله تعالى

كابتن بحري / جياب قاسم الصبيحي

سائلين المولى عز وجل أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته وأن يسكنه فسيح جناته وأن يلهم أهله وذويه الصبر والسلوان

" إنا لله وإنا إليه راجعون"

المعزون: رضوان البجيري ، أحمد الجفري، أمين هزاع ، عزيز محمد ، أدهم علي عوض ، منيب أحمد ، أواب أحمد ، أحمد سالم ، رفعت عبده إسماعيل ، وائل منور ، إبراهيم، عمرو علي ، ياسر ، ناصر الحكيمي